الأزمة السورية والدور الروسي فيها

الباحثة: مريانا جهاد صقور
كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

الملخص:

تعرضت سورية لأزمة كبرى تسببت بتدهور ودمار كبيرين في الاقتصاد والمجتمع السوري.

لقد وفرت الأزمة السورية فرصه لتأكيد دور روسيا على المستوى الدولي في مواجهة التجاهل والاستخفاف الغربيين، ورداً على ما تراه موسكو حصاراً غربياً استراتيجياً واقتصادياً من جهة أخرى، حيث تريد موسكو توظيف الجغرافية السورية للتأثير في معادلات الطاقة إقليمياً ودولياً، بما يضعف محاولات استهداف قطاع الطاقة الروسي الحيوي بالنسبة للاقتصاد الروسي، إضافة لتعزيز صادراتها من السلاح. حتى من الناحية الاستراتيجية وبغض النظر عن العلاقات الروسية الغربية المتوترة فإن مصالح روسيا تقتضي أن يكون لها موطئ قدم في شرق المتوسط.

الكلمات **المفتاحية:** سورية، الأزمة، الدور الروسي، الاقتصاد، المتوسط.

Abstract:

Syria has been exposed to a major crisis that has caused great deterioration and destruction in the Syrian economy and society. The Syrian crisis has provided an opportunity to confirm Russia's role at the international level in confronting Western disregard and belittling and in response to what Moscow sees as a "Western" strategic and economic siege. On the other hand, as Moscow wants to use Syrian geography to influence regional and international energy equations, weakening attempts to target the Russian energy sector, which is vital to the Russian economy. In addition to strengthening its arms exports. Even from an abstract strategic point of view, regardless of the tense Russian-Western relations, Russia's interests require it to have a foothold in the eastern Mediterranean.

Key words: Syria, crisis, Russia's role, energy, Mediterranean.

المقدمة:

تعد منطقه الشرق الأوسط أرضاً للصراعات وبؤرة للتوتر عبر تاريخها الطويل، ولا تزال كذلك حتى وقتنا الراهن، نظراً لما تتمتع به من ميزات جيواستراتيجية تتجلى بأبعاد جيوسياسية وجيواقتصادية غاية في الأهمية إضافة إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية، وسياسية مميزة لمجتمعات المنطقة. ناهيك عن تعدد الأيديولوجيات والطوائف والتوترات بين العرب والكيان الصهيوني الغاصب من جهة أخرى[21] .

في الحقيقة إن موقع الشرق الأوسط كمعبراً للمواصلات العالمية جعله استراتيجي لدرجة يمكن القول معها بأن هذه المنطقة ذات أهميه لا تماثلها فيها أي بقعه أخرى من العالم[3]، أضف الى ذلك غنى المنطقة بمواردها الطبيعية متمثلة بموارد الطاقة (الغاز والنفط) بشكل رئيس مما جعلها مطمعاً لدى القوى الدولية المتنافسة. كذلك يجب ألا نغفل تنوع الأعراق والقوميات وتعدد الأديان (أو الطوائف)، والذي يستغل على الدوام من قبل اللاعبين الدوليين لخلق التنافر بين هذه الأطياف بهدف تأجيج الصراعات فيما بينها تمهيداً للتدخل في المنطقة[15] .

في الواقع لم تشهد المنطقة استقراراً بمعنى الكلمة على مدار عدة عقود، بداية بالتنافس الفرنسي البريطاني الذي أسفر عن تقسيم المنطقة فيما بينهما وفق اتفاقية سايكس بيكو عام 1916.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، برز التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حول مناطق النفوذ في العالم وأبرزها منطقة الشرق الأوسط، مما عزز التوتر في المنطقة وأشعل الحروب داخلها، وأبرزها الحروب العربية الإسرائيلية، وبعد نهاية الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم في إطار الأحادية القطبية وتشكيل النظام العالمي الجديد، استمر التوتر في المنطقة باندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت.

لم يتوقف التوتر في المنطقة عند هذا الحد بل استمر عبر فوضى ما سمي بالربيع العربي، ولم يكن القطر العربي السوري بمنأى عن هذه الفوضى، التي عمت البلاد وأدخلته في أزمة كبيرة تعددت فيها الأطراف متسببة بكارثة إنسانية ومحدثة دماراً كبيراً وشاملاً لدرجة وصفها البعض بأنها مأساة القرن الحادي والعشرين[1]. وقد برز الدور

الروسي فيها بشكل واضح، إذ اتخذت روسيا قرارها بالانخراط في الأزمة السورية وفق قاعدة اغتنام الفرص ودرء المخاطر حيث اعتبرتها موسكو فرصة لإعادة تموضعها على الساحة الدولية، وتأكيد دورها بوصفها قوة عظمى انطلاقاً من البوابة السورية، فضلاً عن تحقيق مكاسب اقتصادية وجيوسياسية انطلاقاً من الجغرافيا السورية[4].

مشكلة البحث

دمرت الأزمة السورية الاقتصاد وأعادته عشرات السنين إلى الوراء وتركت آثاراً سلبية كبيرة في المجتمع السوري، وقد مثلت نموذجاً حياً لتدخل القوى وصراعاتها على عدة مستويات في دولة ارتكازية ذات إمكانيات متنوعة ومهمة، تجعل منها حجر الأساس لتفعيل أي نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك شكلت الأزمة السورية أبرز ساحات الفعل الروسي، حيث وجدت فيها موسكو ركيزة أساسية لتحقيق جملة من الأهداف، التي تتصل بالمكانة الدولية والنفوذ الإقليمي والتجارة الدولية.

وهنا يمكن طرح الإشكال التالي

إلى أي مدى استطاعت روسيا الاستثمار في الأزمة السورية.

وطرح أسئلة فرعية مثل

أولاً: ماهي خلفيات الأزمة السورية؟ **ثانياً:** ماهي آثارها الاقتصادية؟ **ثالثاً:** ما المخاطر والمكاسب بالنسبة لروسيا جراء تدخلها في هذه الأزمة؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الأزمة السورية كمثال حي عن الصراعات الدولية في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على تداعياتها على الاقتصاد السوري من جهة، إضافة إلى التركيز على استثمار روسيا لهذه الأزمة في ظل ما تكتسبه سورية من أهمية استراتيجية في المنطقة.

أهداف البحث:

اولاً: تسليط الضوء على الأزمة السورية (مفهوم الأزمة في سورية –أسبابها – تداعياتها الاقتصادية).

ثانياً: دراسة تحليلية للدور الروسي في الأزمة السورية.

ثالثاً: دراسة المخاطر والمكاسب بالنسبة لروسيا جراء تدخلها في الأزمة السورية.

فرضية البحث وحدوده:

تقوم فرضيه البحث على أن سورية تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة للعديد من القوى الإقليمية والدولية، وقد شكلت الأزمة الحالية بوابة للتدخل الدولي بها، بهدف تنفيذ الأجندات وتحقيق المصالح، وقد برز الدور الروسي فيها بشكل واضح. إضافة لذلك فقد أدت الأزمة إلى إنهاك الدولة السورية في مختلف النواحي.

ومن هنا يمكن القول إن حدود الدراسة يمكن أن تتلخص بالتالي:

المجال الزمني: ويتحدد منذ اليوم الأول للأزمة في منتصف آذار عام 2011 إلى يومنا الحالي وهي تدخل عامها الحادي عشر.

المجال المكاني: ضمن إطار الجغرافية السورية.

المجال الموضوعي: تعالج الدراسة مفهوم الأزمة السورية وتداعياتها والاستثمار الروسي فيها.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

منطقه الشرق الأوسط: مصطلح استخدم مع بدايات القرن العشرين من قبل بريطانيا ليشير إلى البلاد العربية مضافاً إليها تركيا والكيان الصهيوني الغاصب.

الربيع العربي: مصطلح أطلق على الفوضى التي عمت البلاد العربية منذ عام 2010.

الأزمة: حدث يهدد استقرار المجتمع نتيجة خلاف بين طرفين أو أكثر فيه، قد يتحول إلى صراع تستخدم فيه وسائل ضغط مختلفة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

نظرية الدور: يعبر الدور عن مجموعة وظائف محورية تقوم بها دولة ما في فترة زمنية معينة في مكان معين لتحقيق مصالح معينة.

نظرية القوة: تعبر عن القدرة على إحداث تغيير اجتماعي اقتصادي سياسي معين في دولة ما من قبل أطراف خارجية فاعلة من خلال الضغط على الأطراف الداخلية للأزمة.

منهج البحث: تم اعتماد كل من

المنهج الوصفي والمنهج التاريخي: لدراسة الأزمة السورية وتطوراتها.

والمنهج التحليلي لفهم خلفياتها وتداعياتها والدور الروسي فيها.

أهم الدراسات السابقة:

– في دراسة لجمال أوكيم بعنوان "**صراع القوى الكبرى على سورية، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، بيروت 2013. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. لقد تناولت هذه الدراسة الأزمة السورية بمختلف فصولها وأطرافها، لكن ما يلاحظ في هذه الدراسة هو تركيزها بشكل أساسي على صراع القوى الخارجية على سورية وتأثير هذا الصراع في مجريات الأحداث.

– في دراسة طايل يوسف عبد الله العدوان، بعنوان " **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2013** ". فهي وبالرغم من تسليطها الضوء على العديد من جوانب الأزمة السورية إلا أنها لم تتناولها بتحليل كافي نظراً لزمن الدراسة الذي تزامن مع السنوات الأولى للأزمة فقط.

– وفي دراسة لدلال التيجاني وسارة بولوسة بعنوان " **التدخلات الإقليمية في الأزمة السورية، دراسة حاله إيران وتركيا 2017** ". تناولت هذه الدراسة الأزمة السورية بأطرافها الداخلية والخارجية ومدى تأثير كل من إيران وتركيا في مجرياتها.

الأزمة السورية (مفهوم الأزمة السورية):

تعرضت سورية منذ الخامس عشر من آذار عام 2011 لأزمة كبيرة، تعد الأخطر في تاريخها حيث تفاقمت الأحداث بشكل كبير ومتسارع وتطورت لتتعقد أكثر وأكثر متجاوزة الموقع الجغرافي السوري ومشكلة تحدياً كبيراً لعموم المنطقة وللعالم بأسره، هذه الأزمة يمكن وصفها وبدون مبالغة بالمؤامرة الكونية، نظراً لعدد الدول التي أسهمت بها بعد أن أحيكت من قبل الاستخبارات الغربية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية من جهة وحلفائهم في المنطقة وأبرزهم إسرائيل وتركيا والسعودية وقطر من جهة أخرى. حيث قامت هذه الدول باستغلال بعض شرائح المجتمع السوري واستخدامها كوقود لإشعال فوضى الاحتجاجات والمظاهرات ضد الدولة السورية لتكون غطاء للحركات الجهادية المرتبطة بتلك الدول والتي تم إعدادها وتدريبها مسبقاً والتي تم دعمها من قبلهم بكافة الأشكال (بالمال والسلاح ووسائل الإعلام)، مما أجج الأوضاع بشكل خطير، لتدخل البلاد في نفق مظلم ودوامة عنف كبرى[2].

والجدير ذكره في هذا السياق بأنه لا يمكن أن نغفل تغلغل الفساد داخل مؤسسات الدولة ومفاصلها والخلل في بعض القوانين والسياسات المتبعة فيها، لكنها بالتأكيد لم تكن لتتسبب بأزمة بهذا الحجم والأدلة كثيرة وواضحة وجلية فالشعارات التي طرحت منذ اليوم الأول للأزمة نادت بإسقاط النظام السياسي الحاكم، وقد تكشفت الأدلة والبراهين تباعاً مع استمرار الأزمة من خلال طرائق التعامل الدولية معها، مما لا يدع مجالاً للشك بأنها لم تكون عفوية كما أرادات تصويرها وسائل الإعلام الغربية المعادية ومن يدور في فلكها، فالأزمة لم تنطلق من الداخل إلى الخارج بل على العكس تماماً، ولم تكن مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة، بل أن الاصطفاف الدولي والإقليمي موجود مسبقاً ولكن الأزمة السورية أظهرته بشكل جلي وواضح وبدون أقنعة.

الخلفيات الاقتصادية للأزمة السورية:

كانت سورية تخطو بثقة نحو تحقيق تنمية شاملة في مختلف قطاعاتها الاقتصادية فإضافة لما تحتويه سورية من ثروات طبيعية، أبرزها النفط، الغاز والفوسفات، فقد شهد الاقتصاد السوري نمواً قوياً وملحوظاً وخاصة خلال العقدين الاخيرين ما قبل الأزمة حيث تجاوز الناتج المحلي في العام 2010 أكثر من 64 مليار دولار[20]، وقد شكلت الزراعة والنفط والخدمات وبدرجه أقل الصناعة والسياحة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في البلاد[18]. لقد شكل إسهام القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي نحو 26% وتنوعت محاصيله بدرجة كبيرة وكان يؤمن حاجة السوق المحلية ويصدر الفائض منه، ويعمل في القطاع الزراعي نحو 17% من مجموع قوة العمل[13]. بينما وصل إسهام القطاع الصناعي نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعود الفاعلية الكبيرة لهذا القطاع في سورية إلى عام 1973 بسبب الدعم الذي قدمته الحكومة لهذا القطاع وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار والنهوض بالصناعة المحلية، إضافة إلى تأسيس المناطق الصناعية وتنظيمها والعمل فيها، وتأسيس غرف الصناعة والتجارة والجمعيات المهنية ومنح القروض والإعفاءات الضريبية والمساعدة في تسويق المنتجات، لقد تميز القطاع الصناعي في سورية بالتنوع وارتكز على الصناعات التحويلية المتمثلة بالنفط وتكريره والصناعات الهندسية والصناعات الغذائية والصناعات النسيجية، وكذلك برزت

الصناعات الدوائية حيث امتلكت سورية 56 معمل أدوية كانت تؤمن حاجة السوق المحلية وتصدر للعديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم[11]. إلا أن هذا وكالعادة لم يكن ليريح المحور الغربي المعادي، الذي لطالما سعى لتضييق الخناق على سورية كي تبقى إسرائيل القوه الوحيدة في الشرق الاوسط، وبذلك كان الاقتصاد السوري هدفاً كالعادة فإضافة الى تدمير البنى التحتية فقد تعرض هذا الاقتصاد مع بداية الأزمة الحالية لسلسلة من العقوبات الجائرة بهدف إنهاكه والإجهاز عليه، حيث قدرت الأمم المتحدة خسائر الاقتصاد السوري مع نهاية العام 2013 بنحو 143 مليار دولار و237 مليار دولار بحلول العام 2015 وقد قدر البنك الدولي أن ثلثي المساكن في سوريا ونصف المرافق الصحية والتعليمية قد دمرت إضافة لتراجع كافه القطاعات وانهيار بعضها بشكل شبه تام، وبذلك دخل الاقتصاد السوري بدوامة التراجع وتكبد خسائر كبيرة، حيث انخفض الناتج المحلي نحو 15% وارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ ليصل الى 90% في العام 2013 وبلغ 163.1% عام 2020، ومن المتوقع أن يتجه نحو زيادة 21.8 وفقاً لنماذج الاقتصاد القياسي[20].

الخلفيات الاجتماعية للأزمة السورية

يتسم المجتمع السوري بتنوع طائفي وعرقي كبيرين، ومع ذلك فقد كان التعايش السلمي السمة الأبرز بين جميع الطوائف والإثنيات، حيث شكل هذا التنوع لوحة فسيفسائية مميزة. إلا أن القوى الخارجية حاولت استغلال هذا التنوع لتعزيز الصراعات في البلاد بهدف تفتيتها، فلعبت على الأوتار الطائفية والقومية خلال الأزمة الحالية. كذلك فقد بدأ المجتمع السوري بالتمايز إلى طبقات ذات فروقات اقتصادية واجتماعية واضحة خلال الفترة ما قبل الأزمة، بسبب عدم توزيع الثروة توزيعاً عادلاً فيما بينها، إضافة لعدم المشاركة بالحياة السياسية، الأمر الذي جعل أفراداً كثيرة تشعر بفقدان الانتماء والهوية، ودفعهم إما للاغتراب أو ليكونوا أدواتاً مأجورة بأيدي اللاعبين ووقوداً لإشعال النزاعات. ناهيك عن تزايد نسبة البطالة والتي وصلت إلى نحو 8% [16].

الخلفيات الجيوسياسية للأزمة السورية:

أولاً: الموقع الجغرافي:

تمتلك سورية حدوداً مع خمس دول هي تركيا من الشمال والعراق من الشرق وفلسطين والأردن من الجنوب ولبنان والبحر الأبيض المتوسط من الغرب.

وبذلك تعد سورية قلب منطقه الشرق الأوسط، فهي تحتل موقعاً استراتيجياً مميزاً في منطقه الهلال الخصيب مما يعطيها أهمية كبرى واستثنائية، فسورية تتوسط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، مما جعل دورها في السياسة الخارجية مؤثر ومهم للغاية، كما تشكل جسر عبور وطريقاً للمواصلات العالمية، الأمر الذي جعلها محط أطماع واهتمام القوى الدولية المتنافسة[5].

ثانياً: الخلفيات السياسية للأزمة السورية

كانت الدولة السورية ومازالت هدفاً للمؤامرات الدولية وذلك نظراً لمواقفها من القضية الفلسطينية وصراعها المستمر مع الكيان الصهيوني الغاصب من جهة، إضافة لطبيعة تحالفاتها السياسية والعسكرية من جهة أخرى، فبعد استقلالها عن فرنسا في 17 نيسان عام 1946 واجهت سورية إحدى أهم المشاكل والتحديات على الصعيد الخارجي، حيث انخرطت بحرب فلسطين ضد العدو الصهيوني عام 1948 ولأن نتائج الحرب لم تكن على المستوى المأمول فقد أدت إلى اتهامات متبادلة بين السياسيين والعسكريين لتدخل البلاد ضمن سلسلة من الانقلابات مؤدية لعدم الاستقرار السياسي إلى حين وصول حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة عام 1966، حيث لم ينحرف اتجاه البوصلة بشأن القضية الفلسطينية بل على العكس تماماً، فقد أضحت القضية الفلسطينية هي القضية المركزية، ذات الأولوية بالنسبة لسورية والتي سرعان ما خاضت حرباً مع العدو المحتل عام 1967 وهي المعروفة بنكسة حزيران، ومع تسلم القائد الخالد حافظ الأسد للسلطة عام 1971 بدأت البلاد تدخل في مرحلة الاستقرار السياسي، والذي انعكس إيجابياً في كافة النواحي، وقد قام القائد الراحل بتعزيز قدرات الجيش ليبدأ سلسلة من الحروب مع العدو الاسرائيلي، حيث كانت البداية بحرب تشرين التحريرية عام 1973، حرب 1974

وحرب 1982، كما قام النظام السياسي بتحالفات عسكرية وسياسية لمواجهة الهيمنة الأمريكية وإسرائيل، حيث تحالف مع إيران والمقاومة اللبنانية (حزب الله) و حركات المقاومة الفلسطينية ليتشكل ما بات يعرف بمحور المقاومة، الذي فرض نفسه بقوة الامر الواقع في المنطقة، والذي مثلت فيه سورية ساحة لتدريب عناصر المقاومة وتوفير الغطاء السياسي لها، ولذا فقد كان توجه المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الى استهداف هذا المحور من الداخل من خلال استهداف كينوناته الجغرافية وتحريض حاضنته الاجتماعية عليه، بالتزامن مع تقويه خصومه[12]. لذلك فقد سعت الدول الغربية الى جانب الكيان الصهيوني للنيل من سورية وتغيير النظام السياسي الحاكم فيها، من خلال خلق أزمة في الداخل السوري لتفتيت البلاد وبالتالي انهيار محور المقاومة.

تداعيات الأزمة السورية على الاقتصاد السوري:

لقد أنهكت الأزمة الاقتصاد السوري وهناك ضعف واضح في تدوير عجلته حتى الآن، حيث فقد الاقتصاد السوري خلال عشر سنوات من أزمة مستمرة ثلثي مقدراته. وبفعل تبعات الحرب والعقوبات انهار سعر صرف الليرة، وارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية وأضحت الغالبية من السوريين تحت خط الفقر، **وهنا يبرز السؤال التالي: أين يقف اقتصاد سورية اليوم بعد حرمانه من أهم موارده وهجرة غالبية كفاءاته؟.**

بعد أكثر من عشر سنوات على بدء الأزمة السورية والحرب الطاحنة المتعددة الجنسيات التي رافقتها، مني الاقتصاد السوري بخسائر فادحة استنزفت ودمرت أكثر من ثلثي موارده. وبنتيجة هذه الخسائر تراجع الناتج المحلي لهذا الاقتصاد الذي كان من بين أكثر اقتصاديات الدول النامية تنوعا إلى أقل من 20 مليار دولار بحلول عام 2019 بعدما زاد على 60 مليار دولار عام 2010، وأصبحت الموازنة العامة للدولة تعاني بشكل واضح نتيجة تراجع الإيرادات من نحو 25 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 إلى 7% في العام 2019.

فمع استمرار الأزمة واستفحال الفساد والمحسوبيات في الإدارات الحكومية ونفوذ مجموعات أمراء الحرب وتشديد العقوبات الغربية وتبعات كورونا والجفاف وخروج الثروات الأساسية عن سيطرة الدولة السورية استمر الوضع بالتراجع. ويدل على ذلك التضخم شبه المنفلت وتدهور سعر الليرة السورية إلى نحو 4000 ليرة في السوق الحرة أمام الدولار الأمريكي مقابل أقل من 50 ليرة قبل الأزمة. وفي الوقت الذي كان فيه معدل الأجر الشهري يتراوح بين 300 إلى 600 دولار قبل الأزمة، أضحى بحدود 35 إلى 50 دولاراً في الوقت الحاضر[9]. وحسب برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة فإن 67 بالمائة من السوريين أضحوا بحاجة إلى مساعدات شهرية لتحقيق أمنهم الغذائي[10].

من الصعب على العارفين بقضايا الاقتصاد السوري الذي كان قبل الأزمة من أكثر اقتصاديات الدول النامية تنوعاً، استيعاب هذا التدهور في بلد كان ينتج بين 75 إلى 85 بالمائة من أغذيته وأدويته وألبسته وأحذيته ويصدر الفائض منها إلى أكثر من 60 دولة حسب معطيات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمكتب المركزي السوري للإحصاء. لقد أسهم انخفاض عائدات النفط من 5.4% نسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى 1.2 % في عام 2019 إلى خسارة أهم إيرادات الموازنة العامة للدولة وأهم مورد للعملة الصعبة بالنسبة للخزينة العامة، فقد كان الإنتاج السوري من النفط بحدود 450 ألف برميل يومياً، وهو إنتاج يزيد عن حاجة السوق المحلية ويصدر الفائض منه والبالغ نحو 150 ألف برميل يومياً. كما تعرض القطاع الزراعي لخسائر فادحة، والذي يعد أكثر القطاعات حساسية بسبب ارتباطه بالأمن الغذائي، فعلى سبيل المثال بلغ حجم خسائر القمح 1146 مليار ليرة سورية حتى نهاية عام 2019، وفقدت سورية القدرة على إنتاج احتياجاتها منه، وتحولت إلى بلد مستورد لهذه المادة الاستراتيجية (من روسيا)، فقد بلغ إنتاج سورية من القمح في عام 2019 نحو 2170 مليون طن، أي نصف إنتاج عام 2011. وكذلك بالنسبة للمنتجات الأخرى حيث كانت سورية بين البلدان الخمسة الأولى في العالم بإنتاج القطن وتربية الأغنام والأبقار. وكذلك تراجع إنتاج الحبوب والذي تراوح بين 3.5 إلى 6 ملايين طن سنوياً، أي ما زاد عن

حاجة السوق المحلية في معظم السنوات. ويعد انتشار الحرائق المفتعلة من قبل التنظيمات الإرهابية في كل عام من بين أهم أسباب تراجع انخفاض انتاج المحاصيل الزراعية، فعلى سبيل المثال التهمت النيران في عام 2019 ما يعادل 2.3 % و3.4% من إنتاج محصولي القمح والشعير على الترتيب. كذلك فارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وندرتها فاقم الأمر سوءً.

ورغم التبعات الكارثية للجفاف في مناطق عدة شرق سوريا آنذاك وضعف أداء الحكومة والفساد في مؤسساتها، فإن سلعاً وخدمات أساسية كالخبز والسكر والرز والأدوية رغم ضعف جودة قسم منها. وكانت سورية بسبب رخص منتجاتها وجودة صناعاتها الاستهلاكية وعراقة تاريخها قبلة لملايين السياح سنوياً والذين زاد عددهم عن 8 ملايين في عام 2010. فقد تراجعت إيرادات قطاع السياحة لـ 14 مليون دولار في 2017 من نحو 8.21 مليارات دولار في عام 2010 ما يمثل نحو 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي[20] .

بعض المؤشرات الحالية على الأزمة الاقتصادية في سورية

أولاً: ندرة السلع الأساسية

لقد أضحت السلع الأساسية اليوم صعبة المنال، حيث يصطف الناس طوابير يومية طويلة للحصول على القليل المتوفر منها بسبب تدمير المصانع والزراعة ووطأة العقوبات الغربية على التجارة السورية. ففي حلب عاصمة سورية الاقتصادية على سبيل المثال تم تدمير 18 من أصل 20 مدينة صناعية خلال الحرب. وفي هذه المدن تم حرق أو تفكيك الآلاف من المصانع الحديثة ونقل تجهيزاتها إلى تركيا تحت مرأى الحكومة التركية في سابقة لم تحصل منذ الحرب العالمية الثانية. وكانت المدينة بعدد مصانعها ومشاغلها الذي وصل إلى نحو 35 ألف مصنع أهم مركز لصناعة الأنسجة والأقمشة والألبسة والأحذية في الشرق الأوسط[22] .

وإلى جانب الصناعة تم أيضا تخريب قسم حيوي من الجسور والطرق وتفكيك الخطوط الحديدية وبيعها كخردة. كما لحق الدمار بنحو 70 بالمائة من محطات الكهرباء وخطوط الغاز والنفط. وتسيطر "قوات سوريا الديمقراطية" المتحالفة مع قوات الاحتلال الأمريكية على النفط والغاز في شرق البلاد، كما استولت على الحبوب المخزنة. ونتيجة لمصرع مئات الآلاف في الحرب وإعاقة أعداد كبيرة من الأشخاص، وبسبب اللجوء والهجرة إلى الخارج والتي طالت أكثر من 5.6 مليون شخص حسب تقديرات أممية من أصل 21 مليون شخص[16] . فقد الاقتصاد السوري غالبية كفاءاته وعمالته الماهرة ورجال أعماله الذين توجهوا بالدرجة الأولى إلى تركيا وألمانيا ودول الخليج ومصر.

ثانياً: التضخم في الاقتصاد السوري

يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وضعف القوة الشرائية للعملة المحلية، وهذا ما يلاحظ في كل مراحل الأزمة ولكن التضخم تفاقم بشكل واضح بعد دخول قانون قيصر حيز التنفيذ، مما أدى إلى قيام الحكومة بخفض النفقات وتخفيف الدعم عن المواد الأساسية وأصبح معظم المواطنين يجدون صعوبة بالغة في شراء حاجياتهم الأساسية[20] .

ثالثاً: غياب فرص تحسن الاقتصاد:

باستثناء بعض التحسن في الإنتاج الزراعي جنوب وغرب البلاد وشرق الفرات، وإعادة تأهيل بعض الصناعات الخفيفة في مجالات الأغذية والأدوية في دمشق وحلب وحمص بمبادرات خاصة أو بدعم روسي، يواجه الاقتصاد السوري اليوم خطر المزيد من التدهور بسبب غياب أفق حل للأزمة المستمرة[16] .

ويقف في وجه هذا الحل عوامل كثيرة أبرزها الخلافات بين الحكومة السورية وداعميها من جهة، وقوى ما يسمى بالمعارضة وداعميها من جهة أخرى حول الدستور الجديد. ومن المعروف أن مجموعات أمراء الحرب والفاسدين في مناطق الحكومة والمعارضة لا تريد إنهاء النزاع لأن استمراره يخدم مصالحها، فوق كل هذا جاء تشديد العقوبات الأمريكية عبر " قانون قيصر" ليزيد الطين بلة بسبب حظره التعامل مع جميع المصارف السورية، ومعاقبة أي شركة أجنبية تتعامل مع سورية. ورغم أنه يتحدث عن استثناء

الأغذية والأدوية من الحظر، فإن الواقع يفيد بأن منع التحويلات المالية يعيق أو يمنع وصول أية سلعة إلى سورية بغض النظر عن طبيعة استخدامها[22].

في الواقع دفع السوريون ثمناً باهظاً لحرب دمرت اقتصادهم ومقومات عيشهم.

الدور الروسي في سورية:

مع إدراكها بأنها ستواجه تحدياً غربياً متنامياً في إدارتها لقواعد اللعبة في سورية، وبأنها سوف تتعرض لمخاطر نشوب حرب باردة مع الغرب، وقد تتطور لتكون حرب ساخنة، إضافة لتعرضها لتبعات المواجهة الإقليمية المتزايدة بين إيران والكيان الصهيوني في سورية، فقد قررت روسيا الانخراط في الأزمة السورية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بالدرجة الأولى هذا من جهة[14] ، ومن جهة أخرى فإن روسيا ترى أن ما سمي بثورات الربيع العربي ليست سوى ثورات مسيرة، وبمعنى أدق فهي ليست ثورات شعبية عفوية كما تم تصويرها من قبل الإعلام الغربي وأدواته المأجورة في المنطقة، بل هي صنيعة غربية مخطط لها منذ زمن، وتدار من قبل قوى إقليمية وغربية وبذلك شكلت المخاطر المتوقعة من قبل موسكو لهذه الأزمة حافزاً للتدخل من أجل إجهاض دعوات التغيير عن طريق الثورات المزعومة، والتي تخشى موسكو أن تصل إلى مناطق نفوذها، ولذلك قامت بشن فعل وقائي ضد الحركات الجهادية المنغمسة في هذه الفوضى والحيلولة دون تمددها الى الجمهوريات الروسية، فضلاً عن احتواء محاولات استهداف روسيا اقتصادياً في سوق الطاقة انطلاقاً من البوابة السورية[17] . في الواقع لقد تطور الدور الروسي في الأزمة السورية بين مرحلة وأخرى وتبع ذلك تغير في الأدوات والأهداف المرحلية وطبيعة العلاقات بين روسيا وغيرها من القوى الفاعلة في الأزمة السورية[8]. في الحقيقة يدعو الموقف الروسي حيال الأزمة السورية الى التساؤل عن الأسباب والحيثيات التي جعلت روسيا تتعامل معها وكأنها القضية المحورية في منطقه الشرق الأوسط، وبذلك يرى الكثير من المراقبين والمحللين للشأن السوري الى أن هناك العديد من الأسباب المرتبطة بالمصالح الروسية في سورية، أبرزها المصالح السياسية، الاستراتيجية، والمصالح الاقتصادية.

الأسباب السياسية والاستراتيجية للتدخل الروسي في الأزمة السورية

تعد سورية حليفاً مهماً بالنسبة لروسيا باعتبارها موطئ قدم لها في منطقه الشرق الأوسط، حيث شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الاستراتيجية الروسية منذ ما قبل عهد القائد الخالد حافظ الأسد، لتتعمق أكثر في عهده. لقد قامت روسيا بوتين منذ عام 2000 بالتركيز على استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى وكثقل موازن للغرب في المنطقة، مجسدة سياستها ضد الولايات المتحدة الأمريكية في لعبة محصلتها صفر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد سورية في حسابات بوتين ذات أهمية بالغة من حيث الموقع المطل على البحر الأبيض المتوسط، وبذلك فلن يسمح بخسارتها أبداً. كما ترى روسيا أن الأزمة السورية ليست سوى مخطط غربي تقوده الولايات المتحدة الامريكية بهدف إعادة تقسيم المنطقة ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد أو سايكس– بيكو جديدة من خلال البوابة السورية على أساس الهوية العرقية والدينية[8]، وبمعنى مرادف فإن روسيا ترى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تطبيق نظريه الفوضى البناءة بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية لسورية وللمنطقة بأكملها، بحيث يتم تقسيم سورية من خلال تفكيك الوضع القائم، وذلك بتدميرها وتفتيتها الى مناطق تتحكم فيها الإثنيات القومية والطائفية وإطلاق العنان لتلك الكيانات ودعمها بهدف تغيير النظام السياسي من الداخل، ولو أدى ذلك الى حدوث فوضى مؤقتة، تمهيداً لإعادة تركيب هذا البلد على أسس تخدم مصالحها وفي الوقت نفسه تعمل على حشد التأييد الدولي لأجل التدخل في الوقت المناسب لإسقاط النظام الحاكم، ودعم وصول نظام آخر حليف لها[1]. وقد كانت أولى بوادر التقسيم في سورية محاولة الأكراد الحصول على حكم ذاتي بدعم أمريكي.

كما تدرك روسيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق هدف جيوبوليتيكي بما يعزز هيمنتها على المنطقة، وبالتالي إضعاف نفوذ روسيا فيها، والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة[6]. فسورية جزء حساس من الأرض وهي نقطة ارتكاز في المنطقة وإن محاولة السيطرة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تعني محاصرة روسيا من

الجنوب الغربي ضمن استراتيجية الاحتواء والتي تهدف إلى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعه الى الداخل ما أمكن تجنباً لتمدده خارج حدوده السياسية[23].

لقد عملت روسيا منذ بداية الأزمة السورية على تأكيد موقفها مراراً وتكراراً في منع أي تدخل عسكري في سورية ومحاولة منع فرض المزيد من العقوبات عليها حيث تخشى موسكو من تكرار التجربة الليبية في سورية، لأنه لو حدث ذلك سيكون للولايات المتحدة الأمريكية موطئ قدم فيها بعد الإطاحة بالنظام السياسي القائم فيها. ولذلك فقد عملت روسيا على تعطيل المبادرات العربية والإقليمية والدولية التي من شأنها إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه الخطوات في مجلس الأمن الدولي، فمنذ بداية الازمة السورية اعتبرت روسيا بأن ما سمي بالمعارضة السورية هي السبب الرئيس في تفاقم الأزمة على اعتبارها طرفاً مسلحاً ضد الجيش الحكومي، وقد أعلنت روسيا بأن دول الناتو تخطت القرار الاممي رقم 1973 بشأن ليبيا، وبالتالي فهي تقف الى جانب سورية والنظام السياسي الحاكم فيها ولن تسمح بالإطاحة به، خشية منها باندلاع حرب أهلية في البلاد، قد يتمخض عنها سيطرة التيارات الأصولية المتطرفة على زمام الأمور، وهذا ما لا تريده موسكو ولذلك كان موقفها ثابت في وجه التوجهات الغربية[19].

الأسباب الاقتصادية للتدخل الروسي في سورية

وجدت روسيا أن تدخلها في الأزمة السورية سيساعد على تمتين العلاقات الاقتصادية المتواضعة بين الجانبين، وعلى تأسيس علاقات اقتصادية طويلة الأمد. فعلى الرغم من أن دمشق احتفظت دوماً بعلاقات سياسية جيدة مع موسكو، لكن علاقاتهما الاقتصادية اكتسبت أهمية أكبر بعد اندلاع الأزمة في العام 2011. وبحسب بيانات رسمية سورية، بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وسورية في العام 2010 نحو مليار دولار أمريكي، لكنه ارتفع بعد الأزمة إلى نحو 2 مليار دولار. ومع إن الصراع الدائر في سورية يقف عائقاً أمام تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، إلا أن الرغبة تبدو واضحة لديهما في المضي قدماً بعلاقات تجارية أقوى خاصة في مجال الطاقة، التي تحظى بمتابعة جادة من قبل روسيا، والتي تفضل أن يكون لها حصة في تطوير هذا القطاع بدلاً من أن تتنافس معه في المستقبل. إذ تدرك روسيا جيداً، وهي الدولة التي تعتمد بدرجة كبيرة

على تصدير الغاز الطبيعي، أهمية موقع سورية كونها مكان محتمل لمرور شبكة أنابيب النفط والغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وهو ما يهدد هيمنتها على تصدير الغاز للقارة الأوروبية (تتجاوز حصة الغاز الروسي من إجمالي الواردات الأوروبية 64 %)[14].

وبذلك تحاول روسيا الاضطلاع بدور فعال في إعادة إعمار البنية التحتية للنفط والغاز في سورية وتشغيلها، بهدف التحكم بجزء كبير من خطوط الأنابيب ومنشآت التسييل والمصافي والموانئ، وبالتالي الاستفادة من موقع سورية كنقطة عبور لنفط وغاز المنطقة المتجهين نحو أوروبا. وبذلك لن تنجح روسيا في توسيع نطاق هيمنتها على شرق البحر المتوسط فحسب (وهو حلم يراودها منذ حروب القوقاز في القرن التاسع عشر)، بل ستتمكن من تشديد قبضتها على إمدادات الغاز الأوروبية أيضاً.

وربما تأمل موسكو بأن يزيد استثمارها ومشاريعها الاقتصادية في سورية من تبعية الحكومة السورية لها، الأمر الذي سيجعلها قادرة على التأثير بقراراتها السياسية والعسكرية بصورة أكبر. فمن الناحية الإنتاجية لا تولي روسيا هذا القدر من الأهمية لسورية فاحتياطات النفط السورية تقدر بنحو 2.5 برميل أي 2% فقط من الحصة العالمية، في حين لا يكفي مخزونها من الغاز البالغ نحو 9 مليارات متر مكعب لتلبيه حاجاتها المحلية. وفي هذا السياق فإن روسيا تعلم قيمة سورية كمركز لنقل النفط والغاز أكثر منها كدولة مزودة[16]. إذاً فالسيطرة على سورية وإعادة إعمار قطاع الطاقة السوري من قبل روسيا سيضمن لها أن أي بلد يدرس احتمال شحن منتجاته النفطية عبر مرافئ وخطوط الأنابيب السورية سيرغم على التماس رضا روسيا، إن لم يضطر إلى التفاوض معها مباشرة. ونتيجةً لذلك، ستقلل شركات النفط الروسية المنافسة من قبل إيران أو العراق أو قطر أو السعودية. كما أن السيطرة على مشاريع مماثلة تعني أن روسيا ستتمتع كحد أدنى بالقدرة على التحكم بنحو 50.5 مليار متر مكعب/سنويًا من صادرات الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 5.5 مرات أكثر من احتياطيات سوريا كاملة ونحو 27 % من صادرات الغاز الطبيعي المسال الروسية السنوية.

فضلًا عن ذلك، يمكن أن يساعد الاستثمار في بنية الطاقة التحتية في سورية على ضمان مصالح روسيا النفطية والغازية في دولة العراق المجاورة حيث وقعت روسيا اتفاقًا

مع الحكومة العراقية لإعادة بناء خط أنابيب كركوك–بانياس الذي سيربط حقول "لوك أوجل" قرب البصرة وحقول "غاز بروم" قرب كركوك بميناء بانياس السوري، على بعد 35 كيلومتراً شمال منشأة روسيا البحرية في طرطوس[23]. وبذلك يمكن لروسيا أن تحظى بشبه احتكار لمصالحها في المنطقة، حيث يتم إرسال نفطها وغازها عبر خطوط أنابيب بنتها روسيا ليتّم شحنها من ميناء تحميه البحرية الروسية.

المخاطر والمكاسب الروسية جراء تدخلها في الأزمة السورية

يمثل اقتصاد روسيا المتعثر التحدي الأكبر أمام تحقيقها لهدفها الاقتصادي في المنطقة. فانخفاض أسعار النفط والاحتياطي النقدي الذي يُستنزف بسرعة يحولان دون سعي روسيا إلى إعادة إعمار سورية، باعتبارها مكلفة للغاية. كما أن مثل هذا التعهد يتطلب قدراً من الاستقرار السياسي الذي لم يتمّ بلوغه بعد. غير أن تحسين الاقتصاد المحلي والاستقرار السوري ليسا وهماً، بل في طريقهما للتحقق عبر تطبيق استراتيجية روسية سورية بما يضمن بقاء روسيا لاعباً مهيمناً في المنطقة لسنوات عديدة، ومن شأن القيام بذلك أن يقرّب روسيا من تحقيق بعض أهدافها الجيوسياسية الطويلة الأمد أولاً، فإلى جانب خطي أنابيب "السيل الشمالي 2" و"التيار التركي" عبر بحري البلطيق والأسود، ستكمّل السيطرة على "الحنفية" السورية طرق تصدير النفط الثلاثية التي تتلقى عبرها أوروبا الغاز. وبهذه الطريقة لن تتجنب روسيا المرور في دول أوروبا الشرقية وبالتالي رسوم العبور فحسب، بل سيصبح الاتحاد الأوروبي حينها عاجزًا عن شراء الغاز من أي دولة مصدّرة، بما فيها دول الشرق الأوسط، من دون إبرام صفقات بشكل مباشر أو غير مباشر مع روسيا[23]. وبذلك فإن تواجد طويل الأمد لروسيا في سورية يعزّز هيمنة روسيا في شرق المتوسط. ويمثل تواجدها العسكري تحدياً كبيراً لكلّ من شركات الطاقة الغربية العاملة في المنطقة، على غرار نوبل غاز[19]. ونتيجة لذلك ستقترب روسيا أكثر من ميزان قوى عالمي متعدد الأقطاب والذي سعت إليه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي

الاستنتاجات:

1- تعد سورية من الدول المحورية في المنطقة، وهي محط أنظار القوى الإقليمية والعالمية وقد عانت من الاستعمار عبر تاريخها الطويل وليست الأزمة الحالية إلا محاولة استعمارية جديدة ولكن بشكل آخر.

2-التدخل الروسي أنقذ سورية من الوقوع في يد الغرب، وكذلك أنقذ المصالح الحيوية لروسية في المنطقة.

3-بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على الأزمة، فإن الاقتصاد السوري يعاني بشكل واضح، ويبدو أن أفق انتعاشه غير منظورة بعد، بسبب العقوبات الغربية الجائرة.

التوصيات:

1-يتوجب على الحكومة السورية تطوير استراتيجية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة للتقليل من الأثر السلبي للأزمة على المواطنين ضمن مقاربة تشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2-لا بد للحكومة السورية من العمل بشكل جدي وسريع على إصلاح مؤسساتي حقيقي، يستند على احترام الحقوق ويعزز العدالة الاجتماعية للحد من الفقر.

3-من الأفضل أن تقوم الحكومة السورية بتأسيس عملية تنموية تشاركية عبر سياسات اقتصادية اجتماعية مدروسة بما يحقق تنمية مستدامة تضمن حياة إنسانية لائقة.

المراجع (References)

[1]- Al-MINAWI, R. (2011) - Creative Chaos, (Damascus: Dar Al-Kitab, Al-Arabi). (In Arabic).

[2]- Al-JOJRI, A. (2012) - The Zionist Conspiracy against Syria. Cairo: The Arab Center for Press and Publication Services Majd. (In Arabic).

[3]- ADWAN, T. Y. A. (2013) - The Regional Strategy of Turkey and Iran towards the Middle East 2002-2013, Master's Thesis. Middle East University: College of Arts and Sciences. (In Arabic).

[4]- ALAMIRI, I, M. (2013) - The Syrian crisis in the effects of the regional dimension. Al-Kufa Journal, No 17.p 217- 237. (In Arabic).

[5]- ALIWI, H and AL-YASIRI, E. (17 November, 2013) - "The Syrian Crisis: Regional and International Positions", Al-Kufa Journal, 17.p 407- 419. (In Arabic).

[6]- ABU ARSHID, O. (2015) - Russian military intervention in Syria and its American challenges. The Arab Center for Research and Policy Studies. Doha, 15p. (In Arabic).

[7]- ABU MUSTAFA, S F S. (2015) - The Syrian crisis in light of the shift in regional and international balances. 2011-2013, Master's thesis. Al-Azhar University - Gaza: Faculty of Arts and Human Sciences. (In Arabic).

[8]- BOUZIDI, A R. (2015)- The US-Russian competition in the Middle East, a case study of the Syrian crisis 2011-2014, Master's thesis. Muhammad Kheidir University: Faculty of Law and Political Sciences. (In Arabic).

[9]- Central Bureau of Statistics in Syria. Statistical groups, household income and expenditure surveys, labor force surveys, family health surveys. 2001-2011. (In Arabic).

(10)- FAO. (2019)- Special Report - FAO/WFP Crop and Food Security, Assessment Mission to the Syrian Arab Republic (Rome). At: https://bit.ly/3iitOp7.

[11]- GHOSEN, Z. (2006) - the pharmaceutical industries in Syria. In (www. alJamal.com). (In Arabic)

[12]- HADDAD, G. M. R. (2001) - From the contemporary history of Syria. 1966 -1946. The Future Center for Strategic Studies. Amman, 254p. (In Arabic).

[13]- Katana, H. (2017) – Impact of the crisis in Syria on agriculture production and food security 2005- 2016. Background paper, Syrian center for policy research- (In Arabic).

[14]- LUZIANIN. S.G. (2012) - Russia's Return to the Greater East, translated by Hashem Hammadi (Syria: Dar Al-Mada for Culture and Publishing- (In Arabic).

[15]- LADMI, M. A. (2014) - The Turkish-Iranian competition for spheres of influence in the Middle East. Master's thesis. Mohamed Khider University of Biskra: Faculty of Law and Political Sciences, 2013/2014. (In Arabic).

[16]- MAHSHI, Z., NASR, R., ABU ISMAIL, KH. (2013)- The Syrian crisis, its economic and social roots and effects. Syrian Center for Policy Research, Damascus, 85p. (In Arabic).

[17]- MALIKI, M. (2015) - Russian foreign policy towards the 2011-2014 Syrian crisis, Master Thesis. Jilani Bou Naama University: Faculty of Law and Political Sciences. (In Arabic).

[18]- MOHSEN. A, SH. (2014) - A brief reading about the industrial sector in Syria- in (www.a. asp, http: //ahewar). (In Arabic)

[19]- MUDAWKH, N. (2015) - Russian foreign policy towards the Middle East in light of the current transformations: a case study of Syria. 2010-2014, Master's thesis. University of Biskra, Mohamed Khider: Faculty of Law and Political Sciences. (In Arabic).

[20]- QUMAN, M. M. 2011- Causes and consequences of economic inflation in Syria before and after 2011. Edraak Center for Studies and Consultations. Syria, 20p. (In Arabic).

[21]- TIJANI, D and PAULOUSA, S. (2017) - Regional Interventions in the Syrian Crisis "A Case Study of Iran Turkey". Master's thesis in political science. Hama Al-Khader Al-Wadi University. (In Arabic).

[22]- The Arab Fund for Economic and Social Development (2021) - Syria After a decade of war, solutions are still absent. Kuwait. (In Arabic).

[23]- WAKIM, J. (2012) - The Struggle of the Great Powers over Syria: The Geopolitical Dimensions of the 2011 Crisis. Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 251p. (In Arabic).